الصحفيون المتقاعدون بلا تقاعد

مجلس الوزراء يأمر بشمولهم بتقاعد الموظفين ودوائر الدولة لا تنفذ !

سها الشيخلي

بعد عمر طويل في عالم الكلمة والإعلام ، ليس لك الا ان تستريح في دارك وبين افراد عائلتك وأنت مطمئن الى ان هناك من ينظر الى ذبول زهرة عمرك بين الكلمات والورق بعين التقدير ، فيأتيك راتبك التقاعدي الى بيتك مع رسالة شكر. وتستطيع بهذا الراتب ان تقضي شهرك بلا ديون في اقل تقدير .

هذا حلم . فما الواقع ؟

الواقع يقول، ان الصحفي المتقاعد يتسلم تقاعداً شهرياً مقداره ، خمسمئة دينار فقط هل هذا معقول ؟

نعم معقول في عالم لا واقعي. لنذهب لاصحاب الشأن ونستطلع حقيقة الامر.

شيوخ الصحافة ومبلغ ٥٠٠ دينار

عن هذه المعاناة يحدثنا الصحفي المتقاعد اسماعيل الربيعي الذي يحمل هوية النقابة برقم ٩ وبتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٦ التي تحمل توقيع شاعر العرب الاكبر المرحوم محمد مهدي الجواهري نقيب الصحفيين فيقول:

- لولا شعورنا بالمسؤولية تجاه أوضاعنا اللامستقرة والمأساوية ولولا تخريب من لا عقل له ولا دين ولا اخلاق لكان لنا شأن آخر في وصف الحكومة تجاه شريحة رفعت اقلامها ونزهت عن مجاراة الظلم والاستبداد والقسوة .

ان (١٤٠) صحفياً متقاعداً منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر .. وما قبضوا درهماً من صندوق تقاعد الصحفيين لمدة سنتين .. واخيراً تكرمت لجنة صندوق تقاعد الصحفيين حين صرفت لشيوخ الصحافة راتبهم (الرهيب) (٥٠٠) دينار شهرياً ثم اهدتهم منحة طوائ كبرى !! قدرها (١٠٠) الف دينار عن السنين الماضية التي لم يستلموا فيها تقاعدهم منذ سقوط النظام الى ما قبل شهرين..

وتساءل الزميل اسماعيل الربيعي:

- انتم تتحدثون باسم هذا العدد من الزملاء المتقاعدين .. لقد رفعنا رسالة مفتوحة من الصحفيين المتقاعدين الى الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء راجين رفع الغبن والاجحاف عن شريحة خدمت الوطن لاكثر من اربعين عاماً ومسؤولة عن رعاية عوائل محتاجة وذلك بالحاق صندوق تقاعد الصحفيين بالدولة اسوة ببقية المتقاعدين وشمولنا بمستويات الرواتب الجديدة .

❖ اريد تفاصيل اكثر عن صندوق تقاعد الصحفيين ؟

كيف يعمل ؟ ما عدد اعضائه ؟

- هيئة صندوق تقاعد الصحفيين تتألف من ثلاثة اعضاء يرأسها ممثل من وزارة الثقافة السيد ماجد اسد، وممثل عن نقابة الصحفيين نقيب الصحفيين الزميل شهاب التميمي وممثل وزارة المالية المفتش في دائرة التقاعد العامة السيد علي صادق هؤلاء الاعضاء يتقاضون راتباً شهرياً مقداره (١٢٥) الف دينار .. عدا الموظفين مثل المحاسب وغيره..

مجموع رواتبهم (٣٠٠) الف دينار .. في حين راتب الصحفي المتقاعد ٥٠٠ دينار فقط ..

وخلال عام ٢٠٠٤ م تم صرف (١٢) الف دينار فقط .. ثم تكرموا بمنحة كمنح العهد البائد ! قدرها ١٠٠ الف دينار عن السنتين الماضيتين ..

❖ ما هي العقبة الرئيسة في الموضوع ؟

- النقابة لم تساهم معنا ولم تتحرك ولم تدافع عنا .

بصيص .. من الامل !!

ويناولني الزميل الربيعي كتاباً صادراً عن الامانة العامة لمجلس الوزراء برقم ق /٦٠٤٩/٤٦/١/٦ وبتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٢ معنوناً الى وزارة المالية /دائرة التقاعد العامة ..

الذي جاء فيه ان السيد رئيس الوزراء امر ان تتولى دائرة التقاعد تسوية حقوق الصحفيين المتقاعدين او عيالهم واحتساب رواتبهم التقاعدية على حسب الخدمة الصحفية لكل واحد منهم ومنحهم الراتب التقاعدي الساري لاقرانهم من المتقاعدين الخاضعين لاحكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ (المعدل).

❖ إذاً .. ها هو الامل ينعشه كتاب الامانة العامة لمجلس الوراء . ما المشكلة بعد ذلك ؟

- المشكلة تكمن في ان اجراءات وزارة المالية طويلة وعريضة وهي لاتزال مكبلة بالروتين .. نحن نطالب الزملاء العاملين في الصحف المحلية ان يطرحوا من خلال كتاباتهم موضوع صندوق تقاعد الصحفيين وتذكير وزارة المالية بانهاء معاناة شيوخ الصحافة .

الاستجابة .. السريعة

بعد ذلك كان لنا هذا اللقاء مع الزميل شهاب التميمي نقيب الصحفيين العراقيين الذي قال بهذه المناسبة :

- ان قرار مجلس الوزراء يعبر عن تحسس السيد رئيس الوزراء واعضاء المجلس بمعاناة الصحفيين العراقيين المتقاعدين الذين ظلوا يرزحون تحت وطأة الحاجة والعوز حيث ان رواتبهم كانت لا تتجاوز (٥٠٠) دينار للشهر الواحد .. وطالبنا كثيراً بتعديل هذا الراتب ولكن المسؤولين في النظام السابق لم يسمعوا هذه المناشدات الانسانية .. ونأمل ان يجد قرار مجلس الوزراء الاستجابة السريعة لتنفيذه من قبل مديرية التقاعد العامة وعدم افتعال أية عقبات تحول دون سرعة التنفيذ .

القرار الوزاري

بعد معوقات متنوعة واجهتها جهود الصحفيين المتقاعدين لنيل حقوقهم التقاعدية حصلوا في النهاية على قرار وزاري بنقل مسؤولية الصندوق من وزارة الاعلام المنحلة الى وزارة الثقافة.

ومع اننا كنا نطالب دوماً بتحويلنا من هيئة الصندوق الى مديرية التقاعد العامة لكي نتمتع بالحقوق الكاملة التي يتمتع بها عادة المتقاعدون العراقيون عموماً باعتبارنا كنا قد قد سددنا الاستقطاعات التقاعدية بنفس مستويات بقية المتقاعدين الا ان وزارة الثقافة لم تحرك ساكنا في هذا المضمار.

واخيراً حل الفرج علينا على يد رئيس الوزراء المنتخب الدكتور ابراهيم الجعفري إذ سرعان ما استوعب الوضع المأساوي لما يزيد على ١٣٦ صحفياً متقاعداً واكثر من نصف هذا العدد هم عوائل صحفيين متقاعدين وافتهم المنية بعدما افنوا ايام شبابهم في مهنة المتاعب والمصائب.

فقد امر الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء بتلبية طلبنا بنقلنا الى مديرية التقاعد العامة وصورت الكتب الرسمية الموجهة الى وزارة المالية ووزارة الثقافة ومديرية التقاعد العامة بتنفيذ هذا الامر الوزاري الكريم الذي يعتبر زخة غيث وغوث على قلوب عوائل كانت من الفاقة لسنوات زادت على خمسة عشر عاماً .

وزارة المالية / دائرة التقاعد
م/ الصحفيون المتقاعدون واسرهم

أمر السيد رئيس الوزراء ان تتولى دائرة التقاعد تسوية حقوق الصحفيين المتقاعدين او عيالهم واحتساب رواتبهم التقاعدية على حسب الخدمة الصحفية لكل واحد منهم من خلال الوثائق التي سوف يزودكم بها صندوق تقاعد الصحفيين ومنحهم الراتب التقاعدي المساوي لاقرانهم من المتقاعدين الخاضعين لاحكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ (المعدل).

وذلك ادراكا من سيادته لاوضاع هذه الفئة المثقفة التي قدمت الكثير للمجتمع واصبح معظمهم عاجزين عن تحصل رزقهم وترك البعض الاخر منهم عيالا بحاجة لمورد مالي مناسب يكفل لهم العيش الكريم والذي يتعذر على صندوق تقاعد الصحفيين توفيرها لهم في الوقت الحاضر.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الامر بالتنسيق مع صندوق تقاعد الصحفيين .. مع التقدير

د. خضير فاضل عباس
الامين العام لمجلس الوزراء

تعقيب على مقال

قسم التحقيقات

وردنا التعقيب التالي من الرابطة الوطنية للمعلمين في المثنى حول مقال سبق ان نشرته المدى حول خلافات بين مجلس المحافظة ومديرية التربية وعملاً بحرية الرأي والحوار والاستماع الى الاخر الذي تتبناه "المدى" منهجاً لها ننشر نص التعقيب والابواب مشرعة على صفحات الجريدة للحوار البناء ترسيخاً لقيم ديمقراطية جديدة .

السيد رئيس تحرير جريدة المدى المحترم...
تحية طيبة وبعد ..

لقد ورد في الصفحة السابعة في جريدتكم الغراء في العدد (٤٤٩) ف ٢٨ / ٧/ ٢٠٠٥ تحقيق تحت عنوان (خلافات بين مجلس المحافظة ومديرية التربية ونقابة المعلمين بشأن منصب مدير التربية) ويؤسفنا جداً ان مثل هذه الجريدة التي يطالعها معظم المثقفين ان تنشر موضوعاً غير مستند الى وثائق رسمية وهدفه معروف من قبل معية المدير العام بالوكالة لغرض إبقائه في منصبه بثرثرة يعرفها اهل المثنى.. والرابطة الوطنية للمعلمين لديها جميع المستمسكات التي توضح الفساد الاداري والمالي في تربية المثنى:

أولاً: نوضح لكم من هو المدير العام بالوكالة .. هو (غالب عبد الامير حسين لقد تم تعيينه من قبل النظام الصدامي وابقي في منصبه حتى الان علماً انه (عضو عامل) في حزب البعث المقبور وعضو في اتحاد الصداميين وحاصل على شارة الحزب عام ١٩٩١ وانتسب للحزب المقبور عام ١٩٧٢ ومن أعماله المتميزة في تربية المثنى انه عمل على اعادة وجمع صفوف الحزب المنحل وجعل ديوان التربية وكأنه فرقة حزبية.. لقد اعاد للوظيفة جميع اعضاء الفرق وكان عددهم (٣٢٠) عضو فرقة الذين سبق ان فصلوا بموجب قرار اجتثاث البعث وكذلك ابقى على الارث الفاسد في المديرية العامة لتربية المثنى حيث لم يغير أي بعثي بدرجة عضو عامل فما فوق من رؤساء الاقسام .. لقد اكد نقيب المعلمين في كتابه المرقم (٨٢) في ٧/ ١٢/ ٢٠٠٤ المرفقة صورة منه على ان المدير العام الحالي ضعيف الشخصية وينساق مع جميع التيارات وغيرها من الصفات لذا نرجو من كاتب المقالة ان يوضح للقارئ هذه الحقائق لان القراء في المثنى اتخذوا من هذا المقال والتحقيق موضوع سخرية .

ثانياً: لقد انشمل المدير العام بالوكالة بقرار اجتثاث البعث المنشور في الوقائع العراقية ذي الرقم (٣٩٧٧) في ٢٠٠٣/٢/١٧ الخاص بتطهير المجتمع العراقي ولكن المدير العام اعطى معلومات غير صحيحة ومزورة بالاستمارة المرسلة الى وزارة التربية حيث ورد في الاستمارة انه مستقل بينما هوعضو عامل في الحزب المقبور.

ثالثاً:لم يشر كاتب المقالة لكتاب وزارة التربية المرقم (١٤٤٥) في ٢٦ /٢٠٠٤/٩ الذي طلب عدد المرشحين لاشغال المنصب وبعد اجراء التصويت ارسلت بموجب كتاب المحافظة المرقم (١٩٣) في ٢١ /١٢/ ٢٠٠٤ .

رابعاً: استناداً لكتاب وزارة التربية المرقم (٣٢٧٣) في ٢٤ / ٦/ ٢٠٠٥ تمت اقالة المدير العام وكالة وبالاجماع من قبل مجلس المحافظة بسبب سوء ادارته ولكونه من ازلام النظام السابق ولا يريد كشف الاوراق (لجنة النزاهة) ولقد ورد في المقال (بأن لجنة النزاهة لم تثبت نقطة سلبية) نقول لك بان لجنة النزاهة لديها الف نقطة ومنها سرقة مبلغ (خمسة ملايين وستمائة الف دينار) من قبل مدير مكتبه ونحن لا نريد ان نكشف المعلومات التي لم تكشفها لجنة النزاهة .

خامساً: لقد ورد في المقال النص الآتي (ان اعضاء مجلس المحافظة لا يملكون التصور العام في اروقة المديرية والمعلم ونقابته) هل يعلم كاتب المقال بان تقريباً نصف مجلس المحافظة من العاملين في التعليم بمختلف مستوياتهم ومنهم من حصل على شهادة الدكتوراه في الكيمياء والبكالوريوس والتعليم الابتدائي.. كيف إذن ليس لديهم تصور عن مهنتهم؟ وكيف ليس لديهم تصور عن مديرهم الحالي؟ ونحيطكم علماً بان هناك لجنة تسمى (لجنة التربية) في مجلس المحافظة وهي تعلم بصورة جيدة وبالتنسيق مع لجنة النزاهة مدى الفوضى في تربية المثنى.. فقد زارت لجنة التربية ولجنة النزاهة بل حتى رئيس المجلس مديرية التربية عدة مرات واطلعت ميدانياً على المخالفات القانونية والفساد الاداري في التربية قبل إقالة المدير لذلك عندما جاء كتاب وزارة التربية صوت مجلس المحافظة وبالاجماع على فتح باب الترشيح لهذا المنصب.

سادساً: لقد عزف نقيب المعلمين وطبل لعدم حضوره الى مجلس المحافظة لانه كان يعلم بيوم التصويت على المرشحين ولكنه لم يحضر لغاية في نفس يعقوب.. لقد بلغ مجلس المحافظة بيوم التصويت على المرشحين وقبل التصويت بيومين كان نقيب المعلمين في مجلس المحافظة وقد التقى مع لجنة التربية وكذلك التقى مع بعض المرشحين وفي يوم التصويت على المرشحين فتحت ابواب القاعة لاستقبال أي مشاهد لعملية التصويت تطبيقاً لتعليمات المجلس.. وبالفعل حضر عدد من المدرسين والمصورين ووكالة الانباء العراقية ومراقب للانتخابات من المفوضية وعدد من المواطنين اضافة الى المرشحين وتمت عملية التصويت امام الحضور حتى يرفض التوقيع لغرض خلق مشكلة وبالفعل أرسل الكتاب بتوقيع الاطراف المعنية ما عدا نقيب المعلمين.

سابعاً: نقابة المعلمين حالياً ليست الممثلة للمعلمين وهي تجمع لبعض البعثيين ومكملة في ادائها لحزب البعث في تربية المثنى وقد رفضت جميع الاحزاب والقوى الوطنية هذا التجمع في النقابة .

ثامناً: لقد عظم وطبل كاتب المقال حول نسب النجاح .. وهذا معروف ان نسب النجاح تعتمد على الكادر التدريسي وفي العام الماضي كانت نسبة احدى المدارس الثانوية (صفر ٪) ونوضح ان تربية المثنى حصلت على أعلى نسبة لبقية المحافظات ولكن بالمعيار العلمي تعتبر نسبة فاشلة حيث كانت النسبة للفرع العلمي (٤٣٪) وهذا يعني ان كل (٤٣) طالباً ناجحاً يقابله (٥٧) طالباً راسباً وهذا اساس الفشل في العملية التربوية إذا اخذنا بنظر الاعتبار الحالة الامنية السائدة في المحافظة وهي جيدة قياساً لبقية المحافظات.

تاسعاً: لقد اجبر مدير التربية ونقيب المعلمين مستغلين منصبيهما بالتأثير على صغار الموظفين بالتوقيع لتأييد المدير العام وقد ارسل المدير العام على الموظفين واجبرهم على التوقيع والتأييد له وأرسل نسخاً من هذه التواقيع الى مجلس المحافظة ظناً منه انها قد تنفعه في البقاء في منصبه .

الرابطة الوطنية للمعلمين
في المثنى

الرأي الثالث

تدويل القضايا الداخلية

صافي الياسري

الغريب في سلوكية البعض من ابناء جلدتنا انهم يناقضون أنفسهم بانفسهم، فهم يطالبون باحترام سيادة البلد واستقلال قراره في كل دعاياتهم وخطبهم واحاديثهم الى الفضائيات والصحف والاذاعات المحلية والدولية، ويدعون الى انسحاب المحتلين واغلاق الابواب في وجه التدخل الاجنبي في شؤون البلد، بينما يروجون على نفس الخط دعوات مناقضة هدفها تدويل قضايا محلية وجوهرها التدخل الاجنبي ، كتلك الدعوة الى اجراء تحقيق دولي في حادث اغتيال عضوين من اعضاء الجمعية الدستورية وهما من العرب السنة، واذا اغفلنا ما يعنيه ذلك من اتهام مبطن للحكومة بالظلوع وبالتقصير في التحقيق في دوافع الجريمة وهوية الفاعلين، فانهم بذلك فضلاً عن فتحهم الابواب للتدخل الاجنبي، انما يعلنون انحيازاً طائفياً مرفوضاً والا اين هم من جريمة اغتيال الشيخ ضاري الفياض وولده؟ ونحن نقول بدلاً من ادخال الاصابع الاجنبية مهما قلنا انها محايدة، ومنصفة، وأوجدنا لها صفة (شرعية) مفبركة لمنح تدخلها وضعاً قانونياً مقبولاً، فان علينا ان نفهم طبيعة الرسالة التي وجهها لنا المسلحون الذين قاموا باغتيال هذه الشخصيات الثلاث ، وبدلاً من الاستعراض الاعلامي، او البحث عن (منصف اجنبي) او حماية أجنبية، تحت اية تسمية كانت، فان بامكاننا الاتجاه الى بعضنا البعض لنتضامن ونتكاتف في وجه الارهاب والإرهابيين واعداء العملية السياسية لبناء العراق الجديد الساعي بقوة السلاح لاجهاض ولادة عراق ديمقراطي تعددي حر، وهؤلاء هم باعثو رسالة الاغتيالات ومن يطلب تدويل التحقيق في جرائم كهذه انما يبعدهم عن دائرة الاتهام المؤكد، اكان ذلك جهلاً وبحسن نية، ام بمعرفة وعن سوء قصد، فما كان للساعين الى بناء العراق الجديد ان يشقوا بينهم الخنادق وهم يعرفون جيداً ان اعداء هذا البناء انما يستهدفونهم من دون ان يفرقوا بين هذه الطائفة او تلك اما اذا كان القصد من هذا الطلب ممارسة نوع من الضغط على الحكومة اولكتل الانتخابية الاخرى لرفع سقف المطالب التي تقدم بها الاخوة مقاطعو الانتخابات فهي ليست اكثر من ممارسة عاطفية ساذجة وتنم عن جهل مطبق بتكنولوجيا السياسة وواقع المتغيرات والثوابت والمتحركات على الساحة السياسية العراقية اليوم، وكما قال عضو اللجنة الدستورية السيد قاسم داود فان المطالبة باجراء تحقيق دولي مسالة غير عملية ، وقد تم ابلاغ المطالبين بها بذلك لان المنظمة الدولية غير قادرة على ارسال مبعوثين دوليين ليحققوا في القضية اضافة الى ان هذا المطلب يتضمن اتهاماً مبطناً للحكومة العراقية، واذا كانت دبلوماسية السيد قاسم داود في هذا الرد واضحة وهي مفترضة بحكم منصبه، فاننا كصحفيين وكتاب نحاول تحرير اقلامنا من حبائل المناورة والخوف من اول المطالبين بمصارحة ابناء شعبنا بالحقيقة وتسمية الاشياء باسمائها، ولن نعتذر لاحد عن مهمتنا المقدسة هذه وعلى هذا نقول انه ليس من حق احد قانوناً مهما كانت صفته واهدافه ان يدول قضية محلية كما انه ليس من حق اية جهة دولية بما فيها منظمة الامم المتحدة قانوناً ان تستجيب لطلب كهذا اكانت قادرة على ارسال مبعوثين ام لم تكن قادرة على ذلك .

واذا كان الاعضاء في الهيئة الدستورية يسعون الى التوافق ومد اجنحته ليشمل جميع اطياف الشعب العراقي فان من الظلم والاجحاف عرقلة هذا السعي وجر الحبل الى الخلف بدلاً من دفع العربة الى الامام.

وفوق كل هذا وذاك ينسى هؤلاء الراكضون الى الخلف ثقلهم الحقيقي وطبيعة علاقتهم بشرائح ومكونات الشعب العراقي ومدى تعبيرهم عن ارادته الوطنية او انهم يتناسون ذلك ويدعون لانفسهم مالا يملكون من حقوق.

واول اولويات التعبير الصادق عن الادارة الوطنية العراقية اليوم، هو السعي لمقارعة الإرهاب وثقافة وسلوكيات العنف والفساد، وتثبيت ركائز التغيير الديمقراطي في العراق الجديد وادانة الروحية الشوفينية والطائفية والانغلاق على الذات تحت سياط هواجس الشك والرغبة في مد الظلال على رقع الاخرين المشمسة بجدية وصدق بعيداً عن الشعارات الفارغة والسعي لاثارة زوابع الغبار في الانواء التي يفترض ان تبقى صافية، بقصد جلب الانتباه وكسب اصوات السذج ممن تسوقهم العواطف الى دوامات تضر بالجميع ولا تنفع احداً

اذا أردت ان تطاع فأمر بما يستطاع
الامام علي (ع)
safialyassry@yahoo.com